وفي اطار الاهتمام العربي بالحوارات الفلسطينية ـ الفلسطينية، والقرار بعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، تعددت المواقف الرسمية العربية بين الانتظار «حتى ينتهي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني»، كما في حالة مصر (**الرأي** ، عمان، ٢٤/٤/١٩٨٧)؛ وبين التفاؤل «الذي نأمل ان يحدد موقفاً فلسطينياً واضحاً تستطيع الامة العربية ان تلتف حوله، ويكون هو المنطلق الجديد لامتنا العربية يرتكز على منظور فلسطيني واضح ومؤازرة عربية صادقة وفعالة»، كما في حالة السعودية (**وفا**، ٥/٤/١٩٨٧)؛ وبين الاسهام الجاد والفعلي في عملية توحيد الفصائل الفلسطينية، كما في حالة الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي. فقد قال الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد: «ان الجزائر حريصة على وحدة الثورة الفلسطينية واستقلال قرارها، وقد بذلت جهوداً لاقناع مسؤولي الفصائل الفلسطينية بضرورة توحيد الصف، على الاقل بالنسبة الى القرار السياسي» (**الشرق الاوسط** ، ٢١/٣/١٩٨٧). اما العقيد القذافي، فقد «أبلغ قادة فصائل جبهة الانقاذ أنه سيتعامل مع م.ت.ف. فقط، وانه سيتعامل مع الفصائل الفلسطينية على اساس انضوائها تحت راية م.ت.ف. وان الذي يرفض ذلك ليس له مكان في ليبيا» (**المستقبل** ، باريس، العدد ٥٢٩، ١١/٤/١٩٨٧، ص ٢٢). وشدد القذافي، في حواره مع قادة الفصائل المنضوية في «جبهة الانقاذ» على «ان يكون المجلس الوطني الفلسطيني هو الساحة التي يمكن فيها مناقشة عرفات ومساءلته، بل ومحاكمته... [وأكد] انه ازاء اي خلاف بين بلد عربي والفلسطينيين، فانه، من دون تردد، سيقف مع الجانب الفلسطيني» (فؤاد مطر ، **التضامن** ، لندن، العدد ٢٠٨، ٤/٤/١٩٨٧، ص ٩).

مقابل هذه المواقف، التي تراوحت بين الانتظار والتفاؤل والتأييد، جاء الموقف السوري بمحاولة لتخريب سير الحوارات. «وقد بذلت سوريا... جهوداً دؤوبة لمحاولة التأثير على القرار النهائي للجبهتين الشعبية والديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي الفلسطيني. فبالنسبة لنايف حواتمة، قام عبدالحليم خدام بالاتصال مع العقيد القذافي طالباً منه اقناع حواتمة بالحضور الى دمشق لمدة ٢٤ ساعة فقط، ولكن حواتمة رفض الطلب السوري، وابلغهم انه مستعد لزيارة دمشق بعد شهر نيسان (ابريل). وبالنسبة لجورج حبش وطلعت يعقوب، فقد اتصل بهما خدام شخصياً في الجزائر، ووجه اليهما العرض نفسه، وعلم ان احتمال تجاوبهما ليس وارداً» (**اليوم السابع**، العدد ١٥٣، ١٣/٤/١٩٨٧، ص ١٥).

وكانت لدى الفصائل الفلسطينية ورقتا عمل، الاولى حملت عنوان «وثيقة تونس»، والاخرى «وثيقة طرابلس»، وكان بعض الفصائل الفلسطينية شارك في التوقيع والاتفاق على الوثيقتين. وتمثل الاولى وجهة نظر م.ت.ف. بينما تمثل الثانية وجهة نظر المنظمات الموالية لسوريا. وبعد ان فشلت سوريا في تخريب عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، عبر انسحاب الفصائل الموالية لها من متابعة الحوار، اتصل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، من دمشق، برئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وابلغ اليه: «نرجو ان يكون الاتفاق على وثيقتي طرابلس وتونس محور الحوار الوطني، لأن سوريا تعتقد بأن وثيقة طرابلس هي المهمة» (**القبس** ، الكويت، ١٨ ـ ١٩/٤/١٩٨٧).

ولم تجد محاولات الجزائر واليمن الديمقراطي مع دمشق، حيث زارها وزيرا خارجيتي البلدين، واجتمعا مع الرئيس السوري، وبحثا معه في «امكانيات احداث تقارب بين سوريا و م.ت.ف. ومحاولة اقناع فصائل جبهة الانقاذ ـ الموالية لسوريا ـ بالاشتراك في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي ستبدأ في ٢٠/٤/١٩٨٧» (**الشرق الاوسط** ، ١٨/٤/١٩٨٧). كما توقف نائب الرئيس السوداني، وهو في طريقه الى الجزائر، في دمشق «في مسعى... لدى السلطات السورية لحملها على المشاركة في الجهود العربية التي تحتضن عملية الحوار الوطني الفلسطيني. ولكن ساعتين من محاولات نائب الرئيس السوداني مع عبدالحليم خدام في دمشق، لم تسفرا عن اي تغيير في الموقف السوري» (**فلسطين الثورة** ، نيقوسيا، العدد ٦٤٩، ٢٥/٤/١٩٨٧، ص ٩). مع ذلك، طلب عرفات من الفاهوم «ان ينقل الدعوة الى الرئيس السوري حافظ الاسد لحضور اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني؛ كما اقترح عقد اجتماع لجبهة